وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

النجف الأشرف

جدلية العلاقة بين الدين والدولة وأثرها على البنية الدستورية في العراق ومصر بعد التغيير السياسي عام2003 ، 2011م

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية

مقدمة من قبل الطالب

حميد مسلم فرهود الطرفي

إشراف الاستاذ الدكتور

ماجد محي عبد العباس الفتلاوي

1440هـ - 2019م

إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الأطروحة الموسومة (**جدلية العلاقة بين الدين والدولة وأثرها على البنية الدستورية في العراق ومصر بعد التغيير السياسي 2003 ، 2011م**) والتي تقدم بها الطالب (حميد مسلم فرهود الطرفي) قد جرى تحت إشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا / قسم العلوم السياسية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اختصاص النظم السياسية وأرشحها للمناقشة .

أ . د

ماجد محي عبد العباس الفتلاوي

قال الله جلّ جلاله في محكم كتابه الكريم :

بسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمِ

" إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا " .

صدق الله العلي العظيم

الآيتان 58 و59 من سورة النساء

الإهداء

إلى أولئك الذين قارعوا أعتى دكتاتورية عرفها العراق في تاريخه . . . . . .

إلى أولئك الذين أُعدموا وملء صدورهم اليقين بأنهم على حق . . . . . .

إلى أولئك الذين رحلوا وعيونهم لا يفارقها حُلُم الدولة الكريمة العادلة . . . . .

إلى كل الذين سقطوا مضرجين بدمائهم وهمهم الأكبر وطنهم وشعبهم . . . . . .

إلى أرواح الشهداء جميعاً أهدي هذه السطور .

الباحث

شــكر وعــرفان

لا يسعني وأنا أكمل هذه الأطروحة إلا أن أتقدم بجزيل شكري لمن أسس هذا الصرح العلمي الباسق في مدينة سيد الأوصياء والبلغاء والعارف بطرق السماء أكثر منها بطرق الأرض ، زوج البتول وابن عم الرسول (صلى الله عليه وآله) ذاك هو علي بن أبي طالب (عليه السلام) ، وتلك هي مدينة النجف الأشرف ، وأخص بالذكر هنا الروح الطاهرة لسماحة المغفور له العلامة محمد بحر العلوم رحمه الله ولأساتذة المعهد لما وفروه من فرصة للبحث العلمي لمن خطف منهم النظام البائد زهرة الشباب وريعان العمر، ، خطفها سجناً أو تهجيراً أو تشريدا ، وأراد أن يُطفئ جذوة الطموح فلم يستطع ، وأشكر أستاذي المشرف الاستاذ الدكتور ماجد محيي عبد العباس الفتلاوي الذي طالما أخذ بهمتي كلما خبت ، وألهب عزيمتي كلما ضعفت ، فما يزيدني إلا حماساً وأملاً وثقةً وتفاؤلاً من أجل إكمال المشوار ، وإنجاز المهمة ، ولأخي وصديقي أحمد الساعدي مسؤول مكتبة معهد العلمين آيات الشكر والعرفان على ما قدمه ويقدمه دوماً من مساعدة في مجال البحث عن المصادر والمراجع ، وأتقدم بشكري وتقديري لأسرتي زوجةً وأولاداً لما وفروه لي من وقتهم المخصص لهم لحساب البحث والدراسة وأنا في هذا العمر الذي شارف على الستين . أسأل الله أن يوفقني لأداء كل ذي حق حقه وأن أكون وفياً لكل من علمني ولو حرفا إنه سميع مجيب .

الباحث

المحتويات

الموضوع	الصفحة
إقرار المشرف	1
إقرار لجنة المناقشة	2
القرأن الكريم	3
الإهداء	4
شكر وعرفان	5
قائمة الموضوعات	6
المقدمة	9
الفصل الأول : التمهيد المفاهيمي التاريخي	15-66
المبحث الأول : طبيعة العلاقة بين الدين والدولة والمجتمع	15
المطلب الأول : العلاقة بين الدين والمجتمع	15
المطلب الثاني : العلاقة بين الدولة والمجتمع	21
المطلب الثالث : العلاقة بين الدين والدولة	25
المبحث الثاني : دور الدستور في تحديد العلاقة بين الدين والدولة	29
المطلب الأول : في مفهوم الدستور وجذور نشأته	29
المطلب الثاني : في التمييز بين الدستور والقانون الدستوري	31
المطلب الثالث :الدستور والتنظيم المجتمعي	33
المبحث الثالث : مقاربات الدولة الدينية وأضدادها	35
المطلب الاول : طبيعة ومميزات الدولة الدينية	35
المطلب الثاني : الدولة العلمانية	47
المطلب الثالث : الدولة المدنية	59
الفصل الثاني : العوامل المؤثرة في البناء الدستوري في العراق ومصر	66-120

الموضوع الصفحة

المبحث الأول : العوامل التاريخية..... 66
المطلب الأول : الحركة الدستورية في العهد العثماني..... 66
المطلب الثاني : حركة التنوير الغربي وأثرها على البناء الدستوري في العراق ومصر... 71
المطلب الثالث : الثورتين الدستوريتين في إيران وتركيا..... 76
المطلب الرابع : علاقة الدين بالدولة في الدساتير الانتقالية في العراق ومصر 1954-2012م 86
المبحث الثاني : العوامل السياسية 93
المطلب الأول : ترسبات الاستبداد السياسي..... 93
المطلب الثاني : الحركات الإسلامية..... 96
المطلب الثالث : العولمة وتطور وسائل الاتصال 108
المبحث الثالث : العوامل المعاصرة (التحديات) في مرحلة إعداد الدستور في العراق ومصر 109
المطلب الأول : عدم وضوح فلسفة النظام السياسي الجديد..... 110
المطلب الثاني : التدخل الخارجي..... 117
الفصل الثالث : تحليل علاقة الدين بالدولة في البناء الدستوري في العراق ومصر بعد التغيير..... ..... 121- 201
المبحث الأول : التوظيف المتبادل بين الدين والدولة 121
المطلب الأول : توظيف الدولة للدين (كسب الشرعية) 121
المطلب الثاني : توظيف الدين للدولة (تطبيق الشريعة) 125
المبحث الثاني : التأثير المتبادل بين الدين والدولة..... 144
المطلب الأول : الفتوى وأثرها الانتخابي على الناخبين 144
المطلب الثاني : التمثيل البرلماني للحركات الإسلامية 154
المطلب الثالث :جدلية الدين والديمقراطية 161
المبحث الثالث : النصوص الدستورية الخاصة بعلاقة الدين بالدولة في دستوري العراق ومصر بعد التغيير 166

الموضوع الصفحة

المطلب الأول : المادة الثانية من الدستور العراقي 166

المطلب الثاني : المادة الثانية من الدستور المصري 173

المطلب الثالث : المواد ذات الإشارات الدينية في الدستورين العراقي والمصري 185

الفصل الرابع : تحديات العلاقة بين الدين وبين الدولة ومستقبلها في العراق ومصر 202-294

المبحث الأول : التحديات الدستورية..... 202

المطلب الأول : طبيعة الحكم..... 202

المطلب الثاني : المواطنة..... 209

المطلب الثالث : الرقابة على دستورية القوانين..... 215

المبحث الثاني : مستقبل العلاقة بين الدين والدولة في العراق ومصر 224

المطلب الأول : مستقبل الحركات الإسلامية في العراق ومصر 225

المطلب الثاني : مستقبل الديمقراطية في العراق ومصر..... 238

المطلب الثالث : مستقبل التنشئة السياسية في العراق ومصر..... 250

المبحث الثالث : أثر التطرف الديني على مستقبل العلاقة بين الدين والدولة 261

المطلب الأول :مفهوم التطرف ونشأته..... 262

المطلب الثاني : مستقبل الدولة في ظل التطرف الديني. 274

المطلب الثالث : النصوص الدستورية التي تمنع التطرف الديني 284

الاستنتاجات والتوصيات : 295

المصادر والمراجع : 298

مختصر الرسالة باللغة الانكليزية 325

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

منذ فجر التاريخ وصراعات الكهنة والملوك قائمة على قدمٍ وساق تضعف حيناً وتشتد حيناً آخر، وتكاد تختفي حيناً ثالثاً ، فقد يكون الكاهن هو الملك وقد يكون الملك هو الإله في بعض الاحيان ، وتتابع الأمر على ذلك في الديانات التوحيدية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام ، فلم تكن الدولة بمعزل عن الدين ولا الدين بمعزل عن الدولة .

وفي الإسلام فقد شهد تاريخه أربع مراحل مختلفة من تموضع الدين (الاسلام) تجاه الدولة والدولة تجاه الدين ، فالمرحلة الأولى كانت مع دولة المدينة إذ كان النبي محمد (صلّى الله عليه وآله وسلّم) يتلقى الوحي ، فارتبطت هذه الدولة بالسماء وتداخل الدين فيها مع الدولة فالحاكم هو النبي والنبي هو الحاكم ، فسار الزمني والديني في مسارٍ واحد قلما تمايز احدهما عن الآخر ([1]) ، وبعد أن انتقل الرسول (صلّى الله عليه وآله وسلّم) الى الرفيق الأعلى جاءت دولة الخلافة الراشدة ، وبدأ واقع الدولة الفتية يواجه المتطلبات الجديدة لإدارتها سياسياً ، فلم تحصل الدولة على حلول السماء حين تواجهها المشاكل ، وبدأ الاجتهاد حين لا يغطي النص الاسئلة المستحدثة ، ومع وجود النص فقد يبدو للخليفة ما قد يتعارض مع النصوص ، وبعد أن انقضى وطر الخليفة الأول أبو بكر الصديق (رض) والثاني عمر بن الخطاب (رض) ، ظهر ما يعرف بسنة الشيخين في الأمور المستحدثة وحين فرضت هذه السنة بعد وفاة الخليفة الثاني شرطاً لتولية الخلافة فعرض ذلك على علي (عليه السلام) أبى ذلك وقبل عثمان بها ، إذ اختلف الرجلان فيما إذا كانت تلك السنة من الدين ، أم من سياسة خارجة عنه ، وبدأ الاختلاف في عهد عثمان بشأن شرعية الحكم ، وفيما إذا كان يستند الى الشريعة أم إلى العصبة التي بدأ عثمان يتكئ عليها في حكمه ، وما هي آليات عزل الخليفة ، وهل الخلافة موقع ديني مقدس لا يجوز المساس به ، لأنها

---

[1]) يورد بعض الفقهاء أن بعض القضايا الدنيوية لا يشترط أن يكون الرسول (ص) هو الأعلم فيها بل قد يكون ذوي الاختصاص من أصحاب الحرف والمهن والصناعات أكثر خبرةً من الرسول (ص) ولا ضرر في أن يستعين الرسول بهم في مثل تلك القضايا المتعلقة بعملهم . أنظر: الشريف المرتضى ، الشافي في الإ مامة ، (طهران : مؤسسة الصادق ، 1410هـ) ، ص165-166 ، وتحت هذا الباب تورد بعض كتب الصحاح الحديث الشريف : "أنتم أعلم بأمر دنياكم " في قضية تأبير النخيل المعروفة عند كتب أهل السنة . لمزيد من التفصيل أنظر : أبي الحسين مسلم بن الحجاج ابن مسلم القشيري النيسابوري ، الجامع الصحيح ، (بيروت : دار الفكر ، د.ت) ، ص95 .

تولية من الله ؛ أم أنها تولية من الأمة تمنحها وتمنعها تبعاً لشروط العقد بينها وبين الخليفة ؟ وتطور هذا النزاع فجاء علي عليه السلام ومعأوية موطد حكمه على الشام يرفض شرعية الحكم الجديد والنزول على طاعته ، مستدلاً بما يراه مناسباً من القرآن والسنة ، وانتهت الخلافة الراشدة (المرحلة الثانية) بموت علي (عليه السلام) وتمسك معاوية بالخلافة التي حوّلها إلى خلافة على الطراز الروماني ، ملك عضوض ينتقل من الآباء الى الأبناء ، فانتقلت الشرعية من إطار ديني إلى إطار عصبوي إذ يُوظف الدين لمهام الدولة وليس العكس ، ولكن ذلك لم يمنع الخلافة من أن تتظاهر رسمياً بأن وظيفتها هي حراسة الدين وسياسة الدنيا؛ فحفظ الدين ضرورتها الأولى ، ومناط الحكم يدور مع هذه المهمة فمن قصر فيها فقد الشرعية فالخليفة امير المؤمنين وعضد الدين وحامي شريعة سيد المرسلين .

ولا يهم كم يكون الخليفة ملتزماً شخصياً بهذه الشريعة وكم يطبق من أحكامها ، واستمر الحال كذلك طيلة حكم الأمويين (٤٠-١٣٢هـ / ٥٨٢-٧٤٩م) والعباسيين (١٣٢-٦٥٦هـ / ٧٤٩-١٢٥٨م) والعثمانيين (٦٩٨-١٣٤٢هـ / ١٢٩٩- ١٩٢٣م) وفي كل هذه المدة ظل الدين والدولة متلازمين ، وإن تمايزا عن بعضهما نسبياً في الافتاء والقضاء ، لكن لا شرعية لحاكم دون التزام الخليفة بتطبيق الشريعة الاسلامية ، وفي كل تلك القرون لم تكن هناك نصوص دينية مكتوبة عن كيفية تعيين الخليفة ولا عن مدة حكمه ولا عن حصر اختصاصاته ، على الأقل في المدرسة السنية ، لكن بمرور الأيام بات العرف هو من يحكم هذه القضايا ، فالسلطة وراثية وإن تنازع الورثة فللغالب ، ولا مدة للحكم إذ لا ينقضي حكمه إلا أن يحصل ما يمنع الخليفة من ممارسة خلافته من عوارض كالجنون أو الخرف ، ومهامه حراسة الدين وسياسة الدنيا - كما مر- هكذا نظّر الفقهاء تبعاً لما هو واقع ، بعدها جاءت المرحلة الرابعة وهي نهاية دولة الخلافة (دولة العصبة) وظهور الدولة الوطنية ، أو الدولة القومية التي ولدت ، ويتنازعها تياران ، تيار الجذور حيث الخلافة والشرعية الدينية ، وتحكيم الشريعة ، وسيادتها في المجتمع والدولة ، وتيار الدولة القومية الأوربية المنشأ ، التي ولدت من رحم الثورة على الكنيسة (المؤسسة الدينية) لما اقترفته من مظالم وتعسف بحق البسطاء والفقراء والعلماء على حدٍّ سواء ، مستغلةً بذلك الدين ، هذه الدولة التي علقت كل ما لحق بالغرب من ظلم وظلام على الكنيسة وأعمالها .

ومع ولادة هذه الدولة أو قبل ولادتها بسبعة عقود بدأت المناداة بالدستور الذي يرسم ملامح الشرعية الجديدة ويوضح كيفية انتقال السلطة ومددها وصلاحياتها وواجباتها اتجاه المحكومين وواجبات المحكومين اتجاهها وبدأت تجاذبات الحاضر والماضي ، الزمني والديني ، الاصالة والمعاصرة تلقي بظلالها على ذلك العقد الاجتماعي ، أو تلك الوثيقة الوليدة ، التي سميت

الدستور أو القانون الأساس ، لكي تبين ما كان منسياً بالأمس أو متناسياً عنه ، بشأن مدة الحكم أو طريقة انتقال السلطة أيام دولة الخلافة ، وحقوق الأقليات ، والمساواة أمام القانون ؛ ولأن النفس البشرية ميالةً دوماً للاصطفاف مع المنتصر أو الانبهار به إلا ما رحم ربي ، ولملل الانسان من رتابة الاشياء وتكرارها ، ورغبته في التجديد ، ولتأخر دولة الخلافة عن مواكبة الحياة بما تفرضه من تطور طبيعي على مستوى الثقافة والفكر واحترام الانسان ، والمدنية والحضارة ، ولقوة وسطوة الدول التي أسقطت العثمانيين وما تمتلكه من وسائل ناعمة وخشنة في التأثير على الرأي العام بسبب كل تلك العوامل، كان الميل الى تقليد النموذج الجديد للدولة القومية أو الدولة الوطنية أكبر، وباشرت النخب المعدة سلفاً في بناء الدول الجديدة ومنها العراق ومصر .وبدأت معارك الدساتير، لتميل إلى الليبرالية والعلمانية وإن لم تُسمّها فلم يبق من الاسلام في الدساتير إلا رسمٌ ، ومن قيمه إلا رمزٌ ، على المستوى الرسمي ، ولكنها – أي الدولة- لم تتدخل كثيراً في وجوده الاجتماعي ، مادام لا يهدد وجودها أو يقوض استقرارها .

وجاءت المادة المشهورة في معظم الدساتير العربية (الاسلام دين الدولة) ، تعبيراً عن الهوية التي ارتبكت معالمها واهتزت الثقة بها لدى الحاكمين ، لكن هوية المجتمع لم تزل في النفوس ، فالشعوب لا تترك تراثها بين يومٍ وليلة مهما كانت قدرات الغازين ، وأساليب المستعمرين ، وطبيعة النخب الحاكمة ، وبعد أن استفاق المصدومون ، أثيرت الأسئلة من جديد حول الدين وأين يجب أن يكون ، وعادت جدلية الدين والدولة ، أو الدين والسياسة من جديد ، وتأسست حركة الاخوان المسلمين ، وحزب التحرير ، والجماعة الاسلامية ، وحزب الدعوة الاسلامية وحركة النهضة ، حركات تطالب بإعادة الاسلام إلى واجهة الدولة والمجتمع ، وشريعته إلى القضاء والحكم ، وحضارته إلى المجد الذي كانت عليه ، وجرّت تلك المطالبات صراعاتٍ فكرية ، وهزاتٍ اجتماعية ، واضطرابات سياسية ، قادت -وللأسف - في بعض الدول إلى صراع عنيف ، خاصة بعد ولادة حركات أكثر تطرفاً ، حتى وصل الحال الى تكفير المسلمين لبعضهم ، وإباحة دمائهم ، وأغرقت بعض الدول العربية في حروب أهلية جرت كوارث لاتزال تلقي بظلالها على تلك الدول وشعوبها وآخرها ما فعلته القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) .

إن زج الدين بالسياسة بهذا الشكل حوّل الحياة السياسية إلى جحيمٍ لا يطاق ، وساحةٍ للاقتتال بدل التنافس كما هو شأن السياسة ، فالسياسة تنافس سلمي ، لتحقيق أفضل النتائج وبناء سلطة الدولة .

لا يدعي الباحث أن هذه الأطروحة تحل كل إشكاليات العلاقة بين الدين وبين الدولة وانعكاس هذه الاشكالية على دستوري العراق ومصر ، ولا يدعي أنه وصل وبأدلة قطعية إلى مُراد الاسلاميين في النصوص التي ثبّتوها في الدستورين ، وفيما إذا كانت إرادتهم تنصرف بحق إلى تطبيق الشريعة ، أم أن ما أقروه من نصوص هي رمزية اقتضتها الظروف الموضوعية وليست قناعاتهم الثابتة ؟ أم إنهم أرادوا بذلك عبور مرحلة صعبة ليتسلموا الحكم فإذا ما استقر حكمهم وتمكنوا من أسباب السلطة ، فرضوا ما يريدون من أحكام الشريعة على الجميع ؟ ولكنه يرى أنه فتح كوةً صغيرةً في الجدار الحاجز بين الحقيقة والتزييف ، أوبين الخيال والواقع بشأن النصوص الدستورية المتعلقة بالدين والدولة ؛ ومن هذه الكوة الصغيرة أثار عشرات الأسئلة حول الدين والدولة ، الدين والسياسة ، الدين والهوية ، الدين والمواطنة ، الدين التزاماً شرعياً مقدساً والدين توظيفاً سياسياً لا يمت إلى التقوى بشيء .

اعتمدت الأطروحة النصوص الدستورية لدستوري العراق لسنة 2005م ، ومصر لسنة 2012م ، وربما يثار سؤال هنا عن سبب اعتماد الأخير دون دستور 2014م ، كما جرت العادة في مناقشة الدساتير الأحدث دون الأقدم والنافذة دون الملغية أو الموقوفة ، وللباحث حجته التي وصل إليها في الأطروحة وهي عدم شرعية الانقلاب الذي حصل في 3 تموز (يوليو) 2013م وكل ما نتج عنه من مؤسسات فهي باطلة ؛ لأن ما بني على باطل فهو باطل ، فالشرعية الدستورية التي حظيت بها حكومة مرسي وما نتج عنها من مؤسسات وكتابة دستور من قبل جمعية تأسيسية منتخبة ، لا يمكن الغاؤها بتظاهرات مهما بلغ حجمها ؛ وإن كانت تعرضت للاهتزاز فبالإمكان المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة ، وإذا كان يرد على ذلك بالشرعية الثورية ؛ فهذا ممكن لو أن الشارع كان خالياً من مظاهرات أخرى تؤيد النظام القائم ، ولكنها كانت موجودة وقمعت بطريقة وحشية لم تشهدها مصر منذ عقود . وفي كل الأحوال فإنها وجهة نظر الباحث يرجو أن تكون مقبولة .

أسباب اختيار الموضوع :

1- بالرغم من كثرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين الدين والدولة لأنها إشكالية قديمة إلا أن الدراسات- وبحدود علم الباحث - التي تتعرض لمدى انعكاس هذه العلاقة على البنية الدستورية لازالت قليلة .
2- إن موضوع العلاقة بين الدين والدولة لازال يشكل الركن الأساس في مستقبل النظم السياسية التي تناولتها الأطروحة (العراق ومصر) ، ففي العراق توجد أقدم حوزة علمية

شيعية يتجاوز تأثيرها حدود العراق نفسه ، ولها تاريخ سياسي حافل بالتأثير بعملية صنع القرار على المستوى الرسمي ؛ وفي قبالة ذلك الأزهر الشريف في مصر ومعه بشكل موازٍ توجد أقدم وأكبر حركة اسلامية وهي الاخوان المسلمين .

مشكلة الأطروحة :

إن العلاقة بين الدين والدولة إشكالية قديمة مرت بها جميع الدول في العالم وعلى مر الأزمنة غير أن إشكالية هذه الأطروحة تكمن في الإجابة على الأسئلة التالية :

1- كيف انعكس الجدل الدائر حول علاقة الدين بالدولة على البنية الدستورية في العراق ومصر ؟
2- هل ما جاء من نصوص دستورية في الدولتين حول الدين وموقعه نصوص واقعية تنفيذية قابلة للتطبيق أم إنها نصوص رمزية تقتضيها مرحلة الانتقال من دولة دينية (الدولة العثمانية) إلى دولة علمانية (الدولة القومية في الغرب) ؟
3- كيف اتجهت نوايا المشرعين الدستوريين من الاسلاميين عند وضع هذه النصوص ، وما هي قناعاتهم ؟

ما هي التحديات المحتملة للعلاقة بين الدين وبين الدولة على ضوء النصوص الدستورية المنظمة لهذه العلاقة ؟

أهمية الأطروحة :

تتمثل أهمية الأطروحة في أن جل ما واجهه النظام السياسي العربي بوجه عام وفي العراق ومصر بوجه خاص ، بعد التغيير السياسي الذي حصل فيهما عامي 2003 ، 2011 م على التوالي جاء من الخلل في فهم العلاقة بين الدين وبين الدولة مما أثر على الاستقرار السياسي فيهما وخلق فجوة واضحة بين النص الدستوري والممارسة السياسية سيما في النصوص الدستورية الناظمة لهذه العلاقة ، ومن هنا تحاول هذه الأطروحة أن ترصد المضامين الصحيحة للعلاقة بينهما وبالشكل الإيجابي ، وانعكاسها على البناء الدستوري بما يضمن مستقبل ناجح للعلاقة بين الطرفين ومستقبل أفضل للنظم السياسية نفسها .

فرضية الأطروحة :

تنطلق الأطروحة من فرضية مؤداها أنه كلما كانت هناك علاقة بين الدين والدولة كلما ظهرت تلك العلاقة على النصوص الدستورية وظهورها قوةً وضعفاً يتناسب طردياً مع قوة تلك العلاقة .

منهج الأطروحة :

تتناول الأطروحة أكثر من مجال فهي تتوزع على الفكر السياسي والنظم السياسية والقانون الدستوري وفي دولتين لذا سيتنقل الباحث بين المنهج التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج القانوني المؤسسي مستعيناً بالمقترب التاريخي .

وفي الختام أردد ما تردد من قبل من قول عبد الرحيم البيساني للعماد الاصفهاني : " إني رأيتُ أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومهِ إلا قال في غَدِهِ: لوغُيّرَ هذا لكان أحسن ولو زيد هذا لكان يُستحَسن ولو قُدَّم هذا لكان أفضل ولو تُرك هذا لكان أجمل. وهذا أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر " ، آملاً من أساتذتي الكرام أن يعذروني على كل ماورد في هذه الأطروحة من زلات هنا وهنات هناك ومقدماً شكري لكل من ساندني فيما كتبت وعلى رأسهم الدكتور المشرف ماجد محيي عبد العباس والحمد لله رب العالمين.

هيكلية الأطروحة :

لقد سلط الباحث في الفصل الأول من بحثه الضوء على علاقاتٍ ثلاث متداخلة وأربعة مفاهيم شكلت الاطار النظري للدراسة فبحث باختصار في علاقة الدين والمجتمع ، والمجتمع والدولة ، والدين والدولة ، وبحث أربعة مفاهيم هي الدستور والدولة الدينية والدولة العلمانية والدولة المدنية ، وفي الفصل الثاني أجرى الباحث محاولة استقصاء تاريخي لقضية الدستور قبل التغيير وبعده في العراق ومصر 2003م ، 2011م شكلت بمجموعها عوامل تاريخية في مدة ما قبل سقوط الدولة العثمانية وعوامل تاريخية لما بعد سقوطها وجاء القسم الثالث من العوامل المؤثرة على شكل تحديات واجهت المشرع وهو يعد الدستورين ، وانتقل الباحث في الفصل الثالث ليبحث في العلاقة بين الدين والدولة في البناء الدستوري في العراق ومصر بحثاً تحليلياً ، متناولاً التأثيرات المتبادلة بين الدين والدولة في المبحث الأول ، والعوامل الدينية التي أثرت على كتابة الدستور في المبحث الثاني ، وينتقل بعدها الى تحليل النصوص الدستورية ذات المدلول الديني في دستوري العراق ومصر . وفي الفصل الرابع ناقش الباحث التحديات التي تواجه العلاقة بين الدين والدولة في ضوء الدستور في المبحث الأول واستشرف مستقبل هذه العلاقة

محدداً ثلاث مثابات هي الحركات الاسلامية والديمقراطية والتنشئة السياسية كل ذلك في المبحث الثاني ، ثم ناقش في المبحث الثالث أثر التطرف الديني على مستقبل العلاقة بين الدين والدولة .